

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

establishing the principle of freedom of competition in the public
markets according to the Presidential Decree No. 15-247

ميساوي حنان *

المركز الجامعي مغنية

missaoui.hanane@live.fr

تاريخ إرسال المقال: 2023 /01 /26 تاريخ قبول المقال: 2023 /02 /19 تاريخ نشر المقال: 2023 /03 /19

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى تكريس مبدأ حرية المنافسة عند إبرام الصفقات العمومية في ضوء المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، وتوصلنا فيها إلى أن هذا المبدأ يتجسد في إجراء طلب العروض، ويضيق مجاله في إجراء التراضي بعد الاستشارة، في حين ينتفي في إجراء التراضي البسيط. كما أن المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي ملزمين باحترام مبدأ المنافسة في جميع مراحل إبرام الصفقة العمومية، غير أن الواقع أثبت وجود ممارسات منافية للمنافسة الشريفة.

الكلمات المفتاحية: الصفقة العمومية؛ المنافسة؛ طلب العروض؛ التراضي.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

Abstract

This study aims to examine to what extent the principle of freedom of competition is enshrined in the conclusion of public markets according to the Presidential Decree No. 15-247, which includes the regulation of public markets and the delegation of public services. In this study we found that this principle occurs clearly in the calls for tenders and is restricted and disappeared, in the simple agreement it disappeared totally, however, it's restricted in cases of agreement after consultation. The contracting authority and the economic operator are required to respect the principle of competition at all stages of the conclusion of a public market, but reality has proved the existence of practices contrary to fair competition.

Keywords: public markets ; competition ; calls for tenders ; agreement.

مقدمة:

تحتل الصفقات العمومية مكانة هامة نظرا لارتباطها بالأموال العمومية، لذا خصها المشرع الجزائري بنصوص كثيرة اختلفت وتأثرت بالحقبة التي صدرت فيها مسايرة الظروف الاقتصادية والسياسية التي صدرت فيها.

وحتى تحقق الصفقات العمومية الغرض المرجو منها يجب أن تضمن حرية المنافسة، خاصة أن القانون رقم 08-12¹ نص في مادته الأولى معدلا للمادة 2 من الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة² أن أحكام هذا النص تطبق على الصفقات العمومية ابتداء من الإعلان عن المناقصة إلى غاية المنح النهائي للصفقة، وبذلك اقترنت المنافسة بالصفقات العمومية، الأمر الذي تجسد من خلال المبادئ التي تحكم الصفقات العمومية، وهي حرية الوصول إلى الطلبات العمومية والمساواة في المعاملة بين المترشحين وشفافية الإجراءات، والتي نص عليها صراحة لأول مرة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-338³ مضيفا مادة جديدة 2 مكرر والتي احتفظ بالمنظم بصياغتها تقريبا سواء في المرسوم الرئاسي رقم 10-

¹ قانون رقم 08-12 مؤرخ في 28 يونيو سنة 2008 يعدل ويتمم أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية رقم 36، صادرة بتاريخ 2 يوليو سنة 2008.

² أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية رقم 43، صادرة بتاريخ 20 يوليو سنة 2003.

³ مرسوم رئاسي رقم 08-338 مؤرخ في 26 أكتوبر سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 يوليو سنة 2002، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، جريدة رسمية رقم 62، صادرة بتاريخ 9 نوفمبر سنة 2008.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

236⁴ أو المرسوم الرئاسي رقم 15-247⁵ في مادته الخامسة. والملاحظ أن مبدأ المنافسة مجسد من خلال هذه المادة، ولو لم ينص عليه صراحة، إلا أن المبادئ المذكورة فيها تضمن مبدأ حرية المنافسة.

وقد سائر المشرع الجزائري في ذلك السياسة العالمية الرامية إلى مكافحة الفساد، والتي تستوجب إعمال مبدأ حرية المنافسة لا سيما في مجال إبرام الصفقات العمومية، فماهي مظاهر تكريس مبدأ المنافسة في هذا المجال ابتداء من الدعوة على المنافسة إلى غاية المنح النهائي للصفقة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنعتمد على المنهج الوصفي وكذا الاستقرائي والتحليلي للوقوف على مواطن تجسيد مبدأ حرية المنافسة حسب مراحل إبرام الصفقة العمومية، وذلك من خلال مبحثين: الأول نتطرق فيه إلى تجليات مبدأ حرية المنافسة من خلال طرق إبرام الصفقات العمومية، ثم إلى تكريس مبدأ حرية المنافسة من خلال إجراءات الصفقة العمومية في الثاني.

المبحث الأول: تجليات مبدأ حرية المنافسة من خلال طرق إبرام الصفقات العمومية

مبدأ حرية المنافسة من المبادئ الأساسية التي كرسها تنظيم الصفقات العمومية، والذي ألزم المصلحة المتعاقدة بالالتزام بالحياد التام في اختيار المتعاقد معها وإعمالها للمبدأ السابق الذكر. ونشير إلى أن تنظيم الصفقات العمومية قد تدارك النقائص والتناقضات التي عرفتتها النصوص السابقة، إذ أصاب باستعماله لمصطلح طلب العروض على خلاف المرسوم الرئاسي رقم 10-236 الذي كان يستعمل مصطلح المناقصة في النص العربي والذي كان يتناقض مع ترجمته باللغة الفرنسية التي كانت تعني طلب العروض "appel d'offres".

كما حددت المادة 39 منه طرق إبرام الصفقات العمومية بنصها على ما يلي: " تبرم الصفقات العمومية وفقا لإجراء طلب العروض الذي يشكل القاعدة العامة أو وفقا لإجراء التراضي". لهذا سنتطرق إلى مظاهر تكريس المنافسة بالنسبة للقاعدة العامة ثم بالنسبة للاستثناء.

⁴ مرسوم رئاسي رقم 10-236 مؤرخ في 7 أكتوبر سنة 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، جريدة رقم 58، صادرة بتاريخ 7 أكتوبر سنة 2010.

⁵ مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفيض المرفق العام، جريدة رقم 50، صادرة بتاريخ 20 سبتمبر سنة 2015.

المطلب الأول: مظاهر مبدأ حرية المنافسة في إجراء طلب العروض

طلب العروض هو إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض⁶، وعرفته المادة 40 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 كما يلي: " طلب العروض هو إجراء يستهدف الحصول على عدة عروض من متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات للمتعهد الذي يقدم أفضل عرض من حيث المزايا الاقتصادية..."، ويتوجب إعمال مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية والذي كان معتمدا حتى قبل صدور هذا التنظيم لدى اعتماد أسلوب المناقصة قبل سنة 2015، كما نص عليه قانون المنافسة لسنة 2003 المعدل والمتمم سنتي 2008 و2010⁷ في المادة 2 مطة 2 كما يلي: " تطبق أحكام هذا الأمر على:

- الصفقات العمومية ابتداء من نشر الإعلان عن المناقصة إلى غاية المنح النهائي للصفقة". وقد يكون طلب العروض وطنيا أو دوليا، كما يتخذ طلب العروض عدة أشكال حددها تنظيم الصفقات العمومية من خلال مادته 42 كما يلي:

أولا: طلب العروض المفتوح

يقصد بطلب العروض المفتوح هو ذلك الإجراء الذي يمكن من خلاله لأي مترشح مؤهل أن يقدم تعهدا⁸، وبذلك يسوغ لكل مترشح تتوفر فيه شروط المشاركة المعلن عنها مسبقا تقديم عرضه، وهذا ما يوسع من مجالها، وبالتالي يعد هذا الشكل الأكثر إعمالا لمبدأ المنافسة الحرة⁹ بحيث يمنح الفرصة لجميع المتنافسين دون تمييز من أجل الفوز بالصفقة، ويتيح للإدارة المتعاقدة اختيار أفضل عرض من حيث المزايا الاقتصادية.

⁶ بوسبعين توفيق، عيساوي محمد، مبدأ المنافسة الحرة في الصفقات العمومية المبرمة بأسلوب طلب العروض، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة شلف، مجلد 6، عدد 2، سنة 2020، ص 1432.

⁷ أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، المذكور سابقا. قانون رقم 08-12 مؤرخ في 28 يونيو سنة 2008 يعدل ويتمم أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، المذكور سابقا. قانون رقم 10-05 مؤرخ في 15 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية رقم 46، صادرة بتاريخ 18 غشت سن 2010.

⁸ المادة 43 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

⁹ دراج عبد الوهاب، ضريفي نادية، دور إعمال المنافسة في مرحلة تكوين الصفقة العمومية في الحفاظ على المال العام من خلال المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة، مجلد 1، عدد 10، سنة 2018، ص 20.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

ونشير إلى أن إجراء طلب العروض المفتوح قد يتحول إلى إجراء آخر أقل منافسة، وذلك في حالة سماح المصلحة المتعاقدة باللجوء إلى التراضي بعد الاستشارة في حالة حيولته إلى حالة عدم الجدوى مرتين وفقا للمادة 51-1 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.

ثانيا: طلب العروض مع اشتراط قدرات دنيا

عرفت المادة 44 من تنظيم الصفقات العمومية طلب العروض مع اشتراط قدرات دنيا على أنه إجراء يسمح فيه لكل المرشحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الدنيا المؤهلة التي تحددها المصلحة المتعاقدة مسبقا قبل إطلاق الإجراء بتقديم تعهد، ولا يتم انتقاء قبلي للمرشحين من طرف المصلحة المتعاقدة.

وبذلك يسوغ للمصلحة المتعاقدة تحديد شروط المنافسة والتي تتطلب قدرات تقنية، مالية ومهنية لتنفيذ الصفقة شريطة تناسبها مع طبيعة، تعقيد وأهمية المشروع، فعلى من تتوفر فيه الشروط الدنيا المؤهلة المحددة مسبقا من طرفها في الإعلان أن يقدم عرضه لإبرام الصفقة العمومية، وبذلك يتقلص مجال المنافسة في هذا الإجراء مقارنة بسابقه لاشتراط مؤهلات ووسائل قد لا تتوفر في الكثير ممن يرغب في تقديم عرضه¹⁰، غير أنه يشترط ضمان حرية المنافسة بين العروض المقدمة والتي تستوفي الشروط الدنيا المؤهلة المعلن عنها.

ثالثا: طلب العروض المحدود

عرفت المادة 1/45 طلب العروض المحدود بأنه " إجراء لاستشارة انتقائية يكون المرشحون الذين تم انتقاؤهم الأولي من قبل مدعويين وحدهم لتقديم تعهد". ويعد هذا الإجراء أقل تكريسا لحرية المنافسة بحيث يمكن للمصلحة المتعاقدة من تحديد العدد الأقصى للمرشحين الذين ستتم دعوتهم لتقديم التعهد بعد الانتقاء الأولي بخمسة منهم، وذلك في دفتر الشروط، بحيث لا يسمح بتقديم تعهد إلا من المرشحين المحددين لإجراء المنافسة والذين تم انتقاؤهم مسبقا، وبالتالي يتم حصر المنافسة بين هؤلاء فقط.

وتلجأ المصلحة المتعاقدة للانتقاء الأولي لاختيار المرشحين لإجراء المنافسة عندما يتعلق الأمر بالدراسات أو بالعمليات المعقدة و/أو ذات الأهمية الخاصة. كما يمكن لها القيام بالاستشارة المباشرة للمتعاملين الاقتصاديين المؤهلين والمسجلين في قائمة مفتوحة تعدها المصلحة المتعاقدة على أساس انتقاء

¹⁰ دحماني محمد، طرق إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة تلمسان، مجلد 4، عدد 2، سنة 2019، ص 101.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

أولي بمناسبة إنجاز عمليات دراسات أو هندسة مركبة أو ذات أهمية خاصة و/ أو عمليات اقتناء لوازم خاصة ذات طابع تكراري شرط تجديد الانتقاء الأولي كل ثلاث سنوات¹¹.

رابعاً: المسابقة

إجراء المسابقة هو شكل من أشكال طلب العروض من شأنه وضع رجال الفن فقط في المنافسة، وذلك بعد أخذ رأي لجنة التحكيم¹²، وذلك لاختيار مخطط أو مشروع مصمم استجابة للبرنامج أعده صاحب المشروع قصد إنجاز عملية تشتمل على جوانب تقنية أو اقتصادية أو جمالية أو فنية خاصة قبل منح الصفقة لأحد الفائزين بالمسابقة الذي قدم أحسن عرض من الناحية الاقتصادية¹³.

وتلجأ المصلحة المتعاقدة إلى إجراء المسابقة عندما يتعلق الأمر خاصة بمجال التهيئة والإقليم والتعمير والهندسة المعمارية أو معالجة المعلومات. وقد تتخذ المسابقة إما شكل المسابقة المحدودة أو المفتوحة مع اشتراط قدرات دنيا¹⁴، وفي حالة الإعلان عن عدم جدوى المسابقة يمكن للمصلحة المتعاقدة اللجوء إلى أسلوب التراضي بعد الاستشارة الذي سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: التراضي كاستثناء لمبدأ حرية المنافسة

إذا كانت القاعدة العامة في اختيار المتعاقد مع الإدارة تتم عن طريق الدعوة إلى المنافسة والتي تجد مجالها الخصب في إجراء طلب العروض، فإنه يسوغ للإدارة اختياره عن طريق التراضي في حالات محددة على سبيل الحصر في تنظيم الصفقات العمومية، وذلك نظراً لخطورة هذا الإجراء على حرية المنافسة.

وعرفته المادة 41 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 بأنه " إجراء تخصيص صفقة لمعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة...".

¹¹ المادة 5/3/45 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقاً.

¹² تتشكل لجنة التحكيم بموجب مقرر من مسؤول الهيئة العمومية أو الوزير أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، وهي تتكون من أعضاء مؤهلين في الميدان المعني ومستقلين عن المرشحين. انظر المادة 48 / 8 / 9 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقاً.

¹³ المادة 47 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقاً.

¹⁴ المادة 48 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقاً.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

فالتراضي هو إجراء يسمح للإدارة بأن تتفق وتتفاوض مباشرة مع المتعاقد معها للتوصل إلى أفضل الشروط لإبرام العقد دون اللجوء إلى المنافسة¹⁵.

ويمكن أن يكتسي التراضي شكل التراضي البسيط أو شكل التراضي بعد الاستشارة، فما مدى إعمال المنافسة في هذين النوعين؟

أولاً: مبدأ حرية المنافسة والتراضي البسيط

نصت المادة 41 في فقرتها الثانية على ما يلي: "إن إجراء التراضي البسيط قاعدة استثنائية لإبرام العقود لا يمكن اعتمادها إلا في الحالات الواردة في المادة 49 من هذا المرسوم". وبالتالي يسوغ للمصلحة المتعاقدة اتباع أسلوب التعاقد بالتراضي البسيط استثناءً دون اللجوء إلى الإجراءات الشكلية المتبعة في طلب العروض، وبذلك تتعدم مظاهر مبدأ المنافسة في هذا الأسلوب كالأشهار وبالتالي يكون لها الحرية المطلقة في اختيار المتعامل معها مباشرة¹⁶، إلا أن ذلك لا يعني أنها محررة من أية قيود، فبالرجوع إلى المادة 2/41 نجد أنها قيدتها وجعلت اللجوء إلى التراضي البسيط مرهون بتوفر إحدى الحالات المذكورة في المادة 49 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 وهذا نظراً لخطورة هذا الإجراء، وبالتالي لا يجوز الخروج عنها كونها محددة على سبيل الحصر وهي:

- حالة الاحتكار: تتحقق هذه الحالة عندما لا يمكن تنفيذ الخدمات إلا على يد متعامل اقتصادي وحيد يحتل وضعياً احتكاريّاً أو لحماية حقوق حصرية أو لاعتبارات تقنية أو لاعتبارات ثقافية وفنية¹⁷.

- حالة الاستعجال الملح: يلجأ إلى التراضي البسيط أين تنتفي المنافسة لوجود خطر يهدد استثماراً أو ملكاً للمصلحة المتعاقدة أو الأمن العمومي أو بخطر يتعرض له ملك أو استثمار قد تجسد في الميدان ولا يسعه التكيف مع آجال إجراءات إبرام الصفقات العمومية لا سيما في شكل إجراء طلب العروض، وبالإضافة إلى اشتراط توفر هذه الحالة للجوء إلى هذا النوع من التعاقد، اشترط المنظم أن يكون

¹⁵ سكران فوزية، سلطة الإدارة في توقيع الجزاءات الإدارية على المتعاقدين معها في العقود الإدارية، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2017، ص 43. لكصاصي سيد أحمد، التراضي كإجراء استثنائي لعقد الصفقة العمومية في التشريع الجزائري، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، جامعة أدرار، مجلد 2، عدد 3، سنة 2019، ص 71.

¹⁶ لجلط فوز، ضريفي نادية، إبرام الصفقات العمومية بأسلوب التراضي ومبدأ المنافسة أي جديد وفقاً أحكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، مجلد 6، عدد 2، سنة 2019، ص 227.

¹⁷ المادة 49 - 1 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقاً.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

الاستعجال الملح معلا، كما اشترط أن لا تكون الظروف المسببة لحالة الاستعجال متوقعة من طرف المصلحة المتعاقدة، وأن لا تكون نتيجة مناورات المماثلة من طرفها¹⁸.

- حالة التمويل المستعجل: تنتفي المنافسة أيضا في حالة تمويل مستعجل لضمان توفير حاجات السكان الأساسية، والتي لا يمكن توفيرها باللجوء إلى إجراء طلب العروض لطول وتعقيد الإجراءات، فالاستعجال هنا أيضا يدفع المصلحة المتعاقدة إلى اتباع إجراء التراضي البسيط لتمويل وتوفير حاجات المواطنين من مواد ومنتجات ضرورية لهم، غير أن المادة 49 في مظهرها الثالثة من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 وضعت شرطين لتحقيق هذه الحالة، وهي أن لا تكون الظروف التي استوجبت الاستعجال متوقعة من طرف المصلحة المتعاقدة، وأن لا تكون نتيجة مناورات للمماثلة من طرفها.

- حالة مشروع ذي أولوية وذو الأهمية الوطنية يكتسي طابعا استعجاليا: في هذه الحالة طبيعة موضوع الصفقة العمومية وأهميته واتسامه بطابع الاستعجال تؤدي إلى انتفاء المنافسة لدى لجوء المصلحة المتعاقدة إلى أسلوب التراضي البسيط لما قد يعود من منفعة وطنية، وعلى الرغم من ذلك فهي مقيدة بتوفر شروط هي نفسها المتعلقة بالحالتين السابقتين الثانية والثالثة لاتسامها بالاستعجال، إضافة إلى اشتراط الموافقة المسبقة من مجلس الوزراء إذا كان مبلغ الصفقة يساوي أو يفوق عشرة ملايين دينار جزائري، وإلى الموافقة المسبقة أثناء اجتماع الحكومة إذا كان مبلغ الصفقة يقل عن المبلغ السالف الذكر¹⁹.

- حالة ترقية الإنتاج والأداة الوطنية للإنتاج: تلجأ المصلحة المتعاقدة إلى هذا الأسلوب لدعم الإنتاج الوطني أو لإنقاذ بعض المؤسسات التي تعاني من عجز مالي، وقد حددت المادة 49 في مظهرها الخامسة شرطا لإعمالها وهو أن تخضع للموافقة المسبقة من مجلس الوزراء إذا كان مبلغ الصفقة يساوي أو يفوق عشرة ملايين دينار جزائري، وإلى الموافقة المسبقة أثناء اجتماع الحكومة إذا كان مبلغ الصفقة يقل عن المبلغ السالف الذكر.

- حالة الحق الحصري للقيام بمهمة الخدمة العمومية: وتتحقق هذه الحالة عند منح نص تشريعي أو تنظيمي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري حقا حصريا للقيام بمهمة الخدمة العمومية أو عندما تنجز هذه المؤسسة كل نشاطها مع الهيئات الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

¹⁸ المادة 49 -2 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

¹⁹ المادة 49 -5 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

ونلاحظ أن هذه الحالة تستبعد تطبيق مبدأ المنافسة حتى ولو تم التعاقد مع المؤسسات المنصوص عليها في التشريع أو التنظيم.

ونشير في الأخير إلى أن هذه الحالات ينتفي فيها تطبيق مبدأ المنافسة، ونظرا لخطورتها تم وضع قيود على المصلحة المتعاقدة الالتزام بها سواء تلك المتعلقة بالتعداد الحصري لحالات اللجوء إلى إجراء التراضي البسيط أو الشروط التي حددها لكل حالة، إضافة إلى الالتزامات التي ألقتها على عاتقها المادة 50 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، سواء تلك المتعلقة بتحديد احتياجاتها الواجب تلبيتها قبل الشروع في أي إجراء ووفقا للإجراءات المحددة في المادة 27 منه. كما يجب عليها أن تختار المتعامل الاقتصادي الذي يقدم عرضا له مزايا من الناحية الاقتصادية، وأن تتأكد من قدراته. أما فيما يتعلق بالمفاوضات فعليها أن تنظمها وفقا للشروط الواردة في المادة 6/52 منه، كما عليها أن تؤسس المفاوضات المتعلقة بالعرض المالي على أسعار مرجعية.

ثانيا: مبدأ حرية المنافسة والتراضي بعد الاستشارة

على خلاف التراضي البسيط لم يدرج تنظيم الصفقات العمومية تعريفا للتراضي بعد الاستشارة، وهو إجراء تبرم بموجبه المصلحة المتعاقدة الصفقة بعد استشارة مسبقة حول أوضاع السوق وحالة المتعاملين الاقتصاديين²⁰.

ونشير إلى أن إجراء التراضي بعد الاستشارة يحقق قدرا من المنافسة على خلاف إجراء التراضي البسيط، لكن ليس بالقدر الذي يوفره إجراء طلب العروض، ويظهر ذلك الحالات التي يلجأ فيها إلى هذا الإجراء والتي حددتها المادة 51 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، وهي كالتالي:

-عدم جدوى إجراء طلب العروض للمرة الثانية: تتحقق هذه الحالة عندما لا يتم استلام أي عرض في إجراء طلب العروض أو عندما لا يتم الإعلان بعد تقييم العروض عن مطابقة أي عرض لموضوع الصفقة أو لمحتوى دفتر الشروط أو عندما لا يمكن ضمان تمويل الحاجات²¹، فعلى المصلحة المتعاقدة الإعلان عن عدم الجدوى وتقوم بإجراء طلب عروض من جديد، وإذا توفرت حالة عدم الجدوى للمرة الثانية فإنها تلجأ لإجراء التراضي بعد الاستشارة.

²⁰ عاشور فاطيمة، طرق إبرام الصفقات العمومية ضمانات قانونية لتحقيق مبدأ المنافسة والشفافية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة مدية، مجلد 4، عدد 1، سنة 2018، ص 103.

²¹ المادة 2/40 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

- صفقات الدراسات واللوازم والخدمات الخاصة التي لا تستلزم طبيعتها اللجوء إلى طلب العروض، وقد حددت المادة 51 في مطنها الثانية هذه الحالات والتي قد تتعلق إما بضعف مستوى المنافسة أو بالطابع السري للخدمات.

- صفقات الأشغال التابعة مباشرة للمؤسسات العمومية السيادية في الدولة: وبالتالي للمصلحة المتعاقدة استشارة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتميزون بالثقة حفاظا على أسرار الدولة، والملاحظ أن الصفقات المعنية هنا فقط تلك المتعلقة بالأشغال كما لم تحدد ماهية المؤسسات العمومية السيادية المعنية²².

- الصفقات الممنوحة التي كانت محل فسخ وكانت طبيعتها لا تتلاءم مع آجال طلب عروض جديد.

- حالة العمليات المنجزة في إطار استراتيجية التعاون الحكومي أو في إطار اتفاقية ثنائية تتعلق بالتمويلات الامتيازية وتحويل الديوان إلى مشاريع تنمية أو هبات، وفي هذه الالة يمكن للمصلحة المتعاقدة أن تحصر الاستشارة في مؤسسات البلد المعني فقط في الحالة الأولى أو البلد المقدم للأموال في الحالات الأخرى²³. والملاحظ أن مبدأ المنافسة يجب إعماله أيضا في إجراء التراضي بعد الاستشارة وذلك يظهر جليا من خلال اشتراط اللجوء إلى الإشهار الصحفي الذي نصت عليه المادة 2/52 من تنظيم الصفقات العمومية، فإذا قررت المصلحة المتعاقدة استشارة مؤسسات لم تشارك في طلب العروض، فإنه يجب عليها نشر الإعلان عن الاستشارة وفقا للأشكال المنصوص عليها في هذا المجال وتستعمل نفس دفتر الشروط باستثناء الأحكام الخاصة بطلب العروض. كما أنه يشترط نشر المنح المؤقت للصفقة أيضا باستثناء الخدمات التي تنفذ في الخارج أو تلك التي تكتسي طابعا سريا أين يعوض إعلان المنح المؤقت للصفقة بمراسلة المتعاملين الاقتصاديين الذين تمت استشارتهم.

المبحث الثاني: تكريس مبدأ حرية المنافسة من خلال إجراءات الصفقة العمومية

حدد المرسوم الرئاسي رقم 15-247 على غرار التنظيمات السابقة المتعلقة بالصفقات العمومية طرق إبرام الصفقات العمومية على النحو الذي بيناه سابقا، وكذا إجراءات إبرامها، وذلك ابتداء من مرحلة الإعلان عنها ثم إيداع العروض ودراستها إلى مرحلة المنح المؤقت ثم إرساء الصفقة، غير أنه

²² دراج عبد الوهاب، ظريفي نادية، المرجع السابق، ص 26.

²³ المادة 51-5 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

يجب أن تراعى فيها عدة مبادئ منها مبدأ حرية المنافسة، لذا سنتطرق إلى مظاهر هذا المبدأ من خلال المراحل التي تمر بها الصفقة العمومية.

المطلب الأول: مظاهر مبدأ حرية المنافسة خلال مرحلة الإعلان عن الصفقة العمومية

حددت المادة 39 من تنظيم الصفقات العمومية والتي تجري كقاعدة عامة وفقا لإجراء طلب العروض واستثناء وفقا لإجراء التراضي وبين هذا الأخير الإجراءات الواجب اتباعها في كل طريقة على حدا، وأسلفنا أن مبدأ حرية المنافسة يظهر جليا في إجراء طلب العروض، وذلك منذ مرحلة إعداد دفتر الشروط والذي تعلن فيه المصلحة المتعاقدة عن رغبتها في التعاقد، بحيث تلزم بفسح المجال أمام جميع الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين على المستوى الوطني أو الدولي²⁴، حسب شكل الصفقة أن يقدموا عروضهم على سبيل المساواة دون مفاضلة بينهم، كما تلزم بفسح المجال للوصول إلى الطلبات العمومية ضمانا لمبدأ حرية المنافسة.

ويتم عرض دفتر الشروط على لجنة الصفقات العمومية للمصلحة المتعاقدة المعنية للمصادقة عليه²⁵، وذلك قبل اللجوء إلى مرحلة الإعلان عن دفتر الشروط أين يعد هذا الإجراء أهم مظهر من مظاهر حرية المنافسة، والذي من خلاله تقوم المصلحة المتعاقدة بإعلام المعنيين عن رغبتها في التعاقد وفتح مجال المنافسة.

يعد إجراء الإعلان عن الصفقة ملزما في جميع أشكال طلب العروض إضافة إلى إجراء التراضي عندما يتخذ شكل التراضي بعد الاستشارة لكن عند الاقتضاء، وقد حددت المادة 62 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 البيانات الإلزامية الواجب توفرها في دفتر الشروط المزمع إعلانه، كما ألزمت المادة 65 منه المصلحة المتعاقدة بنشر هذا الإعلان في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي، إضافة إلى نشره في جريدتين يوميتين موزعتين على المستوى الوطني.

أما بالنسبة لطلبات عروض الولايات والبلديات والمؤسسات العمومية الموضوعية تحت وصايتها والمتعلقة بالصفقات المحددة في المادة 3/65 منه فيمكن نشرها في يوميتين محليتين أو جهويتين، إضافة إلى إلصاق هذا الإعلان بمقر الولاية ومقرات كافة بلديات الولاية وغرف التجارة والصناعة التقليدية

²⁴ المادتان 37، 42 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

²⁵ المادة 169 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

والحرف والفلاحة بالولاية وكذا مقر المديرية التقنية المعنية في الولاية، وذلك بقصد توسيع دائرة الإعلان والحصول على أكبر عدد ممكن من المتنافسين، كما تضع المصلحة المتعاقدة وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقة العمومية سواء بالطريقة التقليدية أو الطريقة الإلكترونية²⁶، كما أنه يتم الرد من قبلهم على هذه الدعوة بالطريقة نفسها، إلا أن هذا يتطلب تحصينها بنظام معلوماتي متين غير قابل للقرصنة، كما أنه يتطلب تدفق عالي ومستمر للإنترنت حتى يتسنى للعارضين الرد على طلب العروض بقدر من المساواة.

المطلب الثاني: تجسيد مبدأ حرية المنافسة في مرحلة منح الصفقة العمومية

حتى يتم المنح النهائي للصفقة يجب أن تمر هذه الأخيرة على مرحلة أخرى تلعب لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض دورا كبيرا لاختيار المتعهد الفائز مؤقتا بالصفقة وهي ملزمة في ذلك بمراعاة وإعمال مبدأ المنافسة.

أولا: تجسيد مبدأ حرية المنافسة في مرحلتي فتح الأظرفة وتقييم العروض

بعد الإعلان عن الصفقة العمومية يقوم العارضين الذين تتوفر فيهم الشروط بتقديم عطاءاتهم²⁷، وذلك وفقا لما ورد في دفتر الشروط، كما ينبغي أن يتم ذلك وفقا للشروط والإجراءات المحددة في المادة 67 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، فإنه يحين دور لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض²⁸ والتي تلعب دورا مهما في إرساء قواعد المنافسة وكشف الممارسات المقيدة لها²⁹ وهي تعتبر آلية من آليات الرقابة الداخلية على الصفقات العمومية.

²⁶ المادة 204 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

²⁷ العطاءات هي العروض التي يتقدم بها الشخص في الصفقة. عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية، جزء 1، طبعة 5، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2015 ص 259.

²⁸ المواد 159-162 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

²⁹ جليل مونية، دور لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في حماية المنافسة في الصفقات العمومية، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة الجزائر، عدد 31، سنة 2017، ص 395.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

وتتولى لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض مهامها في جلسة علنية كأصل عام، وفي سبيل تمكين المرشحين أو المتعهدين من الحضور على سبيل المساواة، تلزم المصلحة المتعاقدة بإعلامهم بتاريخ الجلسة في الإعلان عن المنافسة كما يمكنها دعوتهم بموجب رسالة للحضور دون استثناء.

وتسعى هذه اللجنة إلى احترام وتفعيل المبادئ التي نصت عليها المادة 5 من تنظيم الصفقات العمومية لدى قيامها بالمهام المخولة لها خاصة مبدأ المساواة، بحيث لا يمكن لها أن تخلق وضعيات تمييزية كإعفاء متنافسين من بعض الشروط المطلوبة أو إقصاء بعضهم خارج الأطر القانونية المحددة³⁰ بل تقوم بإقصاء الترشيحات والعروض غير المطابقة لمحتوى دفتر الشروط و/أو لموضوع الصفقة.

أما العروض المطابقة للشروط فتقوم لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض على أساس المعايير والمنهجية المنصوص عليها مسبقا في دفتر الشروط دون تمييز حيث تنص المادة 78 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 على ما يلي: " يجب أن تكون معايير اختيار المتعامل المتعاقد ووزن كل منها مرتبطة بموضوع الصفقة وغير تمييزية ومذكورة إجباريا في دفتر الشروط..."، ويتم ذلك على مرحلتين بحيث تقوم في الأولى بالترتيب التقني للعروض مع إقصاء تلك التي لم تحصل على العلامة الدنيا المنصوص عليها في دفتر الشروط، وفي المرحلة الثانية تقوم بدراسة العروض المالية للمتعهدين الذين تم تأهيلهم الأولي تقنيا، كما يمكن لها أن تقترح على المصلحة المتعاقدة رفض العرض المقبول إذا ثبت أن بعض ممارسات المتعهد تشكل تعسفا في وضعية هيمنة على السوق أو قد تتسبب في اختلال المنافسة في القطاع المعني³¹.

ثانيا: تجسيد مبدأ المنافسة بعد مرحلة الانتقاء

تكتمل سلسلة الإجراءات التي قامت بها لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بعملية الانتقاء والتي تكون على مرحلتين: مرحلة الانتقاء الأولي أو ما يسمى بالمنح المؤقت للصفقة ثم مرحلة الانتقاء النهائي. كما أن عملية اختيار المتعاقد تختص بها المصلحة المتعاقدة بعد انتهاء لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض من عملها الذي يتسم بالطابع التقني والإداري.

³⁰ رحمانى راضية، النظام القانوني لتسوية منازعات الصفقات العمومية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجزائر 1، سنة 2016-2017، ص 27.

³¹ المادة 72 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

ويفرض مبدأ المنافسة على المصلحة المتعاقدة احترام معايير محددة في اختيار المتعاقد معها، فضلا عن ذلك هي ملزمة بذكرها في دفتر الشروط الخاص بالدعوة للمنافسة³²، وحددت المادة 78 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 هذه المعايير وفقا لحالتين، الأولى تقوم فيها عملية التقييم على أساس معايير متعددة ذكرتها وهي النوعية، آجال التنفيذ أو التسليم، السعر والكلفة الإجمالية للاقتناء والاستعمال، الطابع الجمالي والوظيفي، النجاعة المتعلقة بالجانب الاجتماعي لترقية الإدماج المهني للأشخاص المحرومين من سوق الشغل والمعوقين والنجاعة المتعلقة بالتنمية المستدامة، القيمة التقنية، الخدمة بعد البيع والمساعدة التقنية، شروط التمويل عند الاقتضاء وتقليص الحصة القابلة للتحويل التي تمنحها المؤسسة الأجنبية وترك السلطة التقديرية للمصلحة المتعاقدة في اعتماد معايير أخرى شريطة ذكرها في دفتر الشروط المعلن للعارضين مسبقا.

أما الحالة الثانية فتتعلق بالتقييم على أساس المعيار المالي، يعني على أساس معيار السعر وحده، لكن إذا سمح موضوع الصفقة بذلك خاصة إذا كان موضوع الصفقة لا يعتمد كثيرا على الجانب التقني³³.

وبعد اختيار أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية تلزم المصلحة المتعاقدة بإعلان نتائج تقييم العروض في إعلان المنح المؤقت للصفقة³⁴، وهذا من شأنه إضفاء الشفافية والمنافسة على الصفقة العمومية، إذ ينشر هذا الإعلان في الجرائد التي نشر فيها إعلان طلب العروض، إذا كان ذلك ممكنا مع تحديد السعر وآجال الإنجاز وكل العناصر التي سمحت باختيار حائز الصفقة العمومية³⁵.

كما يجب أن تنشر بياناته وموضوع الصفقة وسعرها وآجال تنفيذها وتقوم بدعوة باقي المتعهدين في نفس الإعلان للاطلاع على النتائج المفصلة لتقييم عروضهم لدى مصالحها في غضون 3 أيام من تاريخ أول نشر لهذا الإعلان لتبليغهم كتابيا بالنتائج³⁶.

³² المادة 1/78 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

³³ بوضياف عمار، المرجع السابق، ص 294.

³⁴ المنح المؤقت هو إجراء إعلامي بموجبه تخطر الإدارة المتعاقدة المتعهدين والجمهور باختيارها المؤقت وغير النهائي لمتعاقد ما نظرا لحصوله على أعلى تنقيط فيما يخص العرض المقدم بكل محتوياته وتفاصيله وفقا للمعايير المحددة في دفتر الشروط. بوضياف عمار، المرجع نفسه، ص 296.

³⁵ المادة 2/65 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

³⁶ المادة 4/82 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المذكور سابقا.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

غير أن ما يمكن ملاحظته أن المتعهد لدى اتصاله بهذه المصلحة له الحق في الاطلاع على نتائج عرضه فقط، وليس له أن يطلع على النتائج الخاصة بالعارضين كلها بما فيهم العارض الذي حاز على المنح المؤقت للصفقة.

الخاتمة:

يعد مبدأ المنافسة من أنجع المبادئ لضمان حسن استعمال المال العام ونجاعة الطلبات العمومية، وقد عنت به المنظومة القانونية الجزائرية، والتي أكدت على مر السنين من خلال التنظيمات المتعلقة بالصفقات العمومية على تكريس قواعد المنافسة الحرة خلال جميع مراحل إبرام الصفقة العمومية، والتزام كل من المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي باحترامها على حد سواء، وذلك تحت طائلة توقيع عقوبات، ولو لم ينص عليه صراحة في المادة 5 من تنظيم الصفقات العمومية.

ومن النتائج التي توصلت إليها دراستنا ما يلي:

- يتجسد مبدأ حرية المنافسة من خلال طرق إبرام الصفقات العمومية، والذي جعل من إجراء طلب العروض هو القاعدة العامة والذي يتجسد في جميع مراحله، كما جعل من إجراء التراضي الاستثناء والذي يتضاءل تطبيق هذا المبدأ فيه في حالة اعتماد إجراء التراضي بعد الاستشارة، في حين ينتقي في إجراء التراضي البسيط.

- يتجسد مبدأ حرية المنافسة من خلال طرق إبرام الصفقات العمومية وفقا للطريقة المتبعة منذ تحديد الحاجات للمصلحة المتعاقدة إلى غاية منح الصفقة، وذلك من خلال تجسيد مبدأ آخر يخدمها وهو مبدأ العلانية وذلك بالزامية الإشهار بكل أنواعه سواء بالنسبة لإجراء طلب العروض أو التراضي بعد الاستشارة عند الاقتضاء، والذي يجب أن يتم وفقا للضوابط المحددة في تنظيم الصفقات العمومية. كما أن أعمال مبدئي الشفافية والمساواة يلعب أيضا دورا مهما في حماية المنافسة.

- تقييد المصلحة المتعاقدة وإلزامها باحترام تحديد الحاجات العامة وإعداد دفتر الشروط، وكذا اختيار المتعاقد معها وفقا لمعايير محددة مسبقا إلى غاية اعتماد منح الصفقة.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

ومع كل الضمانات الممنوحة لحماية مبدأ المنافسة إلا أنها تبقى نسبية مع كثرة الاستثناءات من جهة، والثغرات القانونية والغموض أحيانا، وضعف الرقابة وعدم نجاعتها في درء وكشف الممارسات المنافسة للمنافسة من جهة أخرى لذا نقترح ما يلي:

-إذا كانت النصوص القانونية تكرر حرية المنافسة كأصل عام، فإنه يجب إصباح ذلك على أرض الواقع، حيث سجلت تجاوزات كثيرة أثناء إبرام الصفقات العمومية، إما نتيجة إساءة تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية أو لغايات أخرى متعلقة بالفساد أو نقص في تكوين القائمين على الصفقة.

-ضرورة تفعيل الرقابة على الصفقات العمومية بجميع أنواعها تطبيقا للنصوص وإعمال الضمير في ذلك ضمانا لحماية مبدأ حرية المنافسة.

-تفعيل وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة فيما يتعلق بالنشر الإلكتروني ووضع نظام حماية متين للمعلومات ضد القرصنة، وكذا العمل على زيادة تدفق الأنترنت لضمان المساواة بين المتنافسين في تقديم تعهداتهم.

-ضرورة إضفاء نوع من الاستقلالية على تشكيلة وعمل لجنة فتح الأطراف وتقييم العروض، حتى تتمكن من القيام بمهامها بكل نزاهة وشفافية.

- الحرص على تكوين فعلي وذو جودة عالية للموظفين وتأهيلهم قصد الإشراف على كل مراحل الصفقة العمومية تحقيقا لشفافيتها، وتكريسا للمنافسة الحرة عن طريق دورات تكوينية دورية، وبرمجة تظاهرات علمية متعلقة بالصفقات العمومية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

-أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية رقم 43، صادرة بتاريخ 20 يوليو سنة 2003.

-قانون رقم 08-12 مؤرخ في 28 يونيو سنة 2008 يعدل ويتمم أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية رقم 36، صادرة بتاريخ 2 يوليو سنة 2008.

تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

قانون رقم 10-05 مؤرخ في 15 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية رقم 46، صادرة بتاريخ 18 غشت سن 2010.
-مرسوم رئاسي رقم 08-338 مؤرخ في 26 أكتوبر سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 يوليو سنة 2002، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، جريدة رسمية رقم 62، صادرة بتاريخ 9 نوفمبر سنة 2008.
-مرسوم رئاسي رقم 10-236 مؤرخ في 7 أكتوبر سنة 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، جريدة رقم 58، صادرة بتاريخ 7 أكتوبر سنة 2010.
-مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقيض المرفق العام، جريدة رقم 50، صادرة بتاريخ 20 سبتمبر سنة 2015.

ثانيا: الكتب

- بوضياف عمار، شرح تنظيم الصفقات العمومية، جزء 1، طبعة 5، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2015.
- سكران فوزية، سلطة الإدارة في توقيع الجزاءات الإدارية على المتعاقدين معها في العقود الإدارية، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2017.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

- رحمانى راضية، النظام القانوني لتسوية منازعات الصفقات العمومية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجزائر 1، سنة 2016-2017.

رابعا: المقالات

- بوسبعين توفيق، عيساوي محمد، مبدأ المنافسة الحرة في الصفقات العمومية المبرمة بأسلوب طلب العروض، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة شلف، مجلد 6، عدد 2، سنة 2020.
- جليل مونية، دور لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في حماية المنافسة في الصفقات العمومية، حولايات جامعة الجزائر 1، جامعة الجزائر، عدد 31، سنة 2017.
- دحماني محمد، طرق إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، جامعة تلمسان، مجلد 4، عدد 2، سنة 2019.
- دراج عبد الوهاب، ضريفي نادية، دور أعمال المنافسة في مرحلة تكوين الصفقة العمومية في الحفاظ على المال العام من خلال المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة، مجلد 1، عدد 10، سنة 2018.



تكريس مبدأ حرية المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247

- عاشور فاطيمة، طرق إبرام الصفقات العمومية ضمانات قانونية لتحقيق مبدأ المنافسة والشفافية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة مدية، مجلد 4، عدد 1، سنة 2018.
- لجلط فواز، ضريفي نادية، إبرام الصفقات العمومية بأسلوب التراضي ومبدأ المنافسة أي جديد وفقا أحكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، مجلد 6، عدد 2، سنة 2019.
- لكصاصي سيد أحمد، التراضي كإجراء استثنائي لعقد الصفقة العمومية في التشريع الجزائري، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، جامعة أدرار، مجلد 2، عدد 3، سنة 2019.